المواقف الدولية والإقليمية من الملف العراقي
(خطابات متباينة وسياسات متشابهة)

عند رصد مواقف الفاعلين الدوليين من الملف العراقي لابد أن تتصارع عدة اتجاهات وتتباين الأدوات وتتعدد ردود الأفعال، وذلك انطلاقًا من تصور كل طرف لمصلحته ومدى ارتباطها أو ابتعادها عما يحدث على المسرح العراقي. وتمازجت العوامل الدولية والإقليمية والمحلية لتصيغ موقفَ كل دولة وتحدد طبيعة خطابها ومسار سياساتها تجاه المسألة العراقية. وبالطبع كان لكل دولة ترتيب خاص لأولوياتها وسبل ضمان تحقيقها، إلا أنه يمكن ملاحظة سمة عامة مشتركة جمعت هذه الدول (ما عدا الولايات المتحدة)؛ وهي الثقل الكبير المعطى لشكل وأهمية العلاقات مع القطب الأمريكي في تشكيل منطلقات ومقولات الخطاب الرسمي لهذه الدول وتحديد المسلك المتبع بالفعل. لقد حكم الموقفَ الأمريكيَّ متغيراتٌ داخليةٌ بالأساس على عكس باقي الأطراف التي حكمتها متغيرات دولية تأتي في مقدمتها العلاقات مع الولايات المتحدة بدرجات متفاوتة.

من الممكن إيجاد فريقين رئيسيين من الدول: الأول- فريق المؤيدين للحرب، وغالبيته دول غير عربية، وأقليته دول عربية. والثاني- الفريق المعارِض لها وغالبيته من الدول العربية، وأقليته من غير العربية (سواء إسلامية أو أوروبية). وتقع معظم الأطراف الإقليمية في الفريق الأخير، إلا أنها وفرت معارضة غير فعالة خَفَتَت بمرور الوقت؛ ففي داخل هذه المجموعة يمكن ملاحظة خط متصاعد من التنازلات والقبول المتزايد للسياسة الأمريكية.

ولكن في النهاية يجتمع المعسكران على عدم الرغبة أو القدرة على إحداث أي تأثير حقيقي في مسار الأحداث، فتشابهَ الجميعُ في اتباع سياسات قبول الأمر الواقع، وإن اختلفوا في الرؤى النظرية واللهجة والمفردات وترتيب أهمية القضايا على مستوى الخطابات.

يسعى هذا الملف لتقديم تحليل موثَّق للخطابات الرسمية المعلنة من قبل أطراف رئيسية مهمة ضالعة أو متأثرة أو مؤثرة في الحدث العراقي. وبدأت هذه الأوراق بتغطية موقف طرفي الأزمة الرئيسيين؛ وهما **العراق والولايات المتحدة**، ثم تم الانتقال بعد ذلك إلى الخطاب **الإسرائيلي** باعتباره الأقرب من حيث الرؤية والهدف للشريك الأمريكي. إلا أنه لا يمكن التعامل مع الدول الغربية (الولايات المتحدة وأوروبا) ككتلة واحدة يجمعها موقف موحد متسق تجاه الأزمة العراقية، بل هناك تكتلات فرعية تدور حول اختلاف في الرؤى والمواقف، مثلت فيها كل من **فرنسا وألمانيا** أهم دوائر المناوءة ورفض الحل العسكري؛ وهو التطور الذي يعالجه الملف في ورقة منفصلة. وتلا ذلك التعرض للدائرة الإقليمية الأوثق وهي **دول مجلس التعاون الخليجي**، وأعقبها التحدث عن بعض الدول الرئيسية في الدائرة العربية الأوسع (**مصر، سوريا، المغرب**). وكانت دول الجوار الإسلامية هي الأحرى بالتناول عقب ذلك ممثلة في **تركيا وإيران**، بالإضافة إلى تحليل مواقف الدول الآسيوية الإسلامية الأخرى.

وهدفت الأوراق المختلفة إلى تغطية المراحل الثلاث الرئيسية للأزمة: مرحلة ما قبل الحرب، ثم أثناء العمليات العسكرية، وأخيرًا مرحلة ما بعد الحرب (أو مرحلة الاحتلال الأمريكي). وفي داخل

كل مرحلة تم تتبع المعالم الرئيسية لرؤية الفاعل الدولي تجاه المسألة العراقية وموقفه من التطورات الجارية وترتيبه ونظرته إلى القضايا الرئيسية المثارة. فإحدى الغايات المهمة لهذا الملف رصد التطور الحادث في موقف كل دولة عبر المراحل المختلفة، وهل مثّل قدرًا من الثبات أم من التغير؟ وما هي محاور التركيز الرئيسية المتفق عليها، والأخرى المختلف عليها فيما بين الدول المختلفة؟

وبالرغم من تركيز هذا الملف على التصريحات الرسمية وبيانات المسئولين لتوفير أرضية دقيقة من المعلومات الموثقة عن المواقف الرسمية للدول الفاعلة والمحورية تجاه الأزمة العراقية بمراحلها الثلاث؛ إلا أنه من الملاحظ بزوغ فجوة في معظم هذه الدول ما بين الحكومات وشعوبها؛ ما بين الخطابات الرسمية والتصريحات غير الرسمية؛ حيث جاءت الأخيرة أكثر حدة في تعبيرها عن رفض السياسات الأمريكية بعيدًا عن قيود الدبلوماسية والرؤى الرسمية للمصلحة الوطنية التي ترتبط عند غالبية القادة بتقليل مخاطر مناوءة القرارات الأمريكية، وهي القرارات التي بدت غير قابلة للنقاش أو التعديل عبر الفترات المتباينة من الأزمة.

اشتركت الدول الأوروبية مع الدول الإسلامية في المطالبة بتقوية دور الأمم المتحدة؛ إما في الوصول لحل سلمي للأزمة، أو في إعادة البناء السياسي والاقتصادي. إلا أن الفاعلين الأوروبيين نادوا في المقابل بتفعيل الدور الدولي للاتحاد الأوروبي وضرورة إعادة النظر في طبيعته وأهدافه. وذلك بخلاف غالبية الأطراف الإقليمية التي سعت في خطاباتها الرسمية إلى التركيز على أهمية وضرورة الآليات الدولية مثل الأمم المتحدة لتقوم بدور أكبر، متغافلين تمامًا عن الآليات الإقليمية. فقد استمر الحديث عن توسيع دور الأمم المتحدة في جميع التصريحات العربية والإسلامية؛ كأن هناك خطابًا عامًا مظهريًا مشتركًا تفرضه المطالب المحلية بالأساس، ولكنه يختفي أمام سياسات واقعية تحتل فيها مهادنة القرارات الأمريكية مكان الصدارة على أرض الواقع. وبذلك فقد اتضحت معالم خطاب مشترك داعٍ لتعظيم دور الأمم المتحدة في مراحل الأزمة المختلفة.

ومن ناحية أخرى؛ اتفقت جميع الدول على ضرورة تكوين حكومة عراقية منتخبة تمثل الشعب العراقي بمختلف جماعاته. في حين زادت مساحات الاختلاف عند تفنيد الموقف الأمريكي: حجيته، شرعيته، أهدافه، سبل التعامل معه، والدور الأمريكي في توفير أو عرقلة الحلول النهائية للوضع المتأزم. ولكنه اختلاف ظل محصورًا في نطاق التصريحات الرسمية، ولم ينتقل إلى مستوى الفعل أو الإجراءات المتخذة -أو حتى المهدد باتخاذها- للتأثير على الإدارة الأمريكية. كما بدا أن هناك اتفاقًا قويًا إقليميًا -خليجي على وجه الخصوص- على لوم صدام ونظامه كمتسبب رئيسي في تصعيد الأزمة، متغافلاً عن الدور الأمريكي المتصلب في هذا الشأن، المتسبب هو أيضًا في هذه الحرب.

وفى نفس الوقت اتجهت كثير من الدول الإقليمية إلى زيادة تحرّكها على المستوى الإقليمى في شكل اجتماعات وزيارات متبادلة، ولكنه جاء في مجمله تحركًا يفتقد الفعالية والقوة المطلوبتين. وغابت أي رغبة في استغلال آليات إقليمية تنظيمية مثل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ففي محاولة لزيادة الدور السعودي في العراق ومواجهة الضغوط الأمريكية؛ زاد النشاط السعودي مع الدول الإقليمية الخليجية الأخرى، ومع إيران بالإضافة إلى روسيا، وكذلك الحال بالنسبة لدول مثل: إيران وتركيا والبحرين؛ حيث قامت بتكثيف زياراتها المتبادلة مع الدول المحيطة.

من القضايا المهمة التي طُرحت على المستوى الدولي والإقليمي في سياق الحرب على العراق وتداعياتها: **قضية الموقف من نظام ما بعد صدام، والعلاقات الأمريكية/ الإقليمية (سواء مع أوروبا أو العالم الاسلامي أو العربي)، وقضايا الإصلاح.** فتكثفت معالجة قضية الديموقراطية والإصلاح في الأجندة الإقليمية -خاصة العربية- بشكل ملحوظ عن ذي قبل. في حين اهتمت الدوائر الأوروبية بسبل معالجة الإرهاب، ولكن في ظل منظومة أشمل تعتمد على عدة أدوات متكاملة آخرها الأداة العسكرية، بعكس الرؤية الأمريكية التي تلجأ للحلول العسكرية كحل أولي تبدأ به. وفى هذا الإطار ثار جدل أوروبي حول مفهوم الأمن الدولي والشكل الأمثل للنظام الدولي الذى يكفله، ومحورية دور آليات العمل الجماعي الدولي في تحقيقه.

عملت مجموعة الباحثات الشابات المحرِّرة لأوراق هذا الملف على تقديم تغطية شاملة ومفصلة وموثقة لخطابات الدول الرسمية لتوفير صورة دقيقة للمنطلقات النظرية والرؤى الحاكمة لمواقف هؤلاء الفاعلين. وبإجراء مسح سريع لمحتوى التقارير الرصدية المقدمة، يمكن إيجاز الخطوط الرئيسية لموقف كل دولة في سطور قليلة، تاركين للقارىء استكشاف الصورة التفصيلية عند قراءة كل ورقة.

حكم الموقفَ العراقيَّ الرسميَّ قبل وأثناء الحرب فارقُ القوة الكبير مع الولايات المتحدة؛ فكانت الرغبة قوية في تفادي الحرب، واتجهت القيادة العراقية إلى استخدام أساليب عدة؛ أكثرها تلك الداعية للتمسك بالقانون الدولي وعدم وجود مبرر للحرب سوى السيطرة على المنطقة بأجمعها ومواردها -خاصة النفطية- وكانت هناك محاولات عدة لإدخال أطراف دولية للتوسط والحيلولة دون إشعال الأزمة. وخلال الحرب ساد الخطابُ الرسمي العراقي لهجةً عدائية هجومية ضد الفاعلين الإقليميين، مع إلقاء تُهم متباينة عليهم، من قبيل: الخيانة والتخاذل ومساعدة قوات التحالف.

وبعد سقوط نظام صدام حسين، تحول الخطاب الرسمي العراقي إلى خطابات عدة تمثل قوى سياسية متباينة ومتداخلة؛ فأصبح المحلل أمام رموز وشخصيات لا تعبر عن الموقف العراقي بمجمله، بل عن موقف جماعة بذاتها قد تشترك وقد تختلف مع جماعات أخرى تعتلي جميعها الساحة العراقية. وكان الموقف من الاحتلال الامريكى (أي أنسب السبل في التعامل معه من جانب، والشكل المستقبلى للنظام السياسى من جانب آخر) المرتكزين الرئيسيين للتمييز بين هذه الفرق المختلفة. وارتبطت الإشكاليتان بعضهما ببعض؛ فمال الرافضون للمحتل الأمريكي والمشكّكين في دوره إلى رفض أي إجراءات أو هياكل أو قوانين تتأسس في ظل الاحتلال الأمريكي، ووقف في المعسكر الآخر من يؤمن بجدوى التعاون مع المحتل في هذه المرحلة (على الأقل)؛ إلا أنه يجب ملاحظة تفاوت القوى السياسية المختلفة داخل كل جناح؛ إما في درجة رفضها للمحتل، أو في درجة تعاونها معه.

أما عن الموقف الأمريكي؛ فقد تأثر بمتغيرات داخلية بالأساس ألقت بظلالها على السياسات الدولية. وفى المقابل أثرت أحداث 11 سبتمبر على المنطلق الأمريكي الداخلي وربطته بالنظام الدولي بأكثر مما كان مخططًا في بداية تولي بوش. وتلاقى وصول الإدارة اليمينية المحافظة مع حَدَثٍ هو أمريكي بالأساس وواقع على أراضٍ أمريكية؛ ولكنه أضحى عالميًا لوقوعه داخل القطب الأوحد في النظام الدولي الجديد؛ وهو حدث 11سبتمبر. فسيطرَ على الموقف الأمريكي رؤى وأساليب هذه الإدارة ذات السمات الفكرية والأيدولوجية الخاصة. وتبنت القيادة الأمريكية سياسات عدت ردَّ فعل مباشرًا لهذا الحدث؛ وهي وإن لم تمثل تغييرًا كبيرًا في المسار

الأساسي للاستراتيجية الأمريكية، إلا أنها مثّلت تغييرًا في الأسلوب والأدوات والوتيرة. وأول هذه التعديلات الاستراتيجية هي المسماة **بالحرب الاستباقية**، والتي كانت الحرب على العراق أولى نماذجها التطبيقية. كما تم الخلط فيها بين قضية أسلحة الدمار الشامل والحرب ضد الإرهاب.

قبل الحرب كان الخطاب الأمريكي يركز على قضيتي أسلحة الدمار الشامل، وتغيير نظام صدام حسين، في إطار من تكرار الإشارة إلى عدم الثقة في هذا النظام (مهما ادعى من تنازلات وأعلن من تصريحات التعاون)، وتهديده للأمن القومي الأمريكي، بل لأمن جيرانه أيضًا، ونادرًا ما تمت الإشارة إلى الديموقراطية. وبالرغم من تعاون العراق، أصرت الولايات المتحدة على إعلان فشل نزع أسلحة صدام، واستعدت لمرحلة الحرب.

وأثناء الحرب، استمرت نفس الحُجتين الأساسيتين (نزع أسلحة الدمار الشامل وإسقاط نظام صدام) كمرتكزين للخطاب الأمريكي الرسمي، مع بروز مسألة "الديموقراطية" أكثر من ذي قبل. وبدأ الحديث عن مستقبل العراق وإعادة إعماره، إلا أنه عند إعلان بوش أهداف الحرب في هذه المرحلة لم تظهر الديموقراطية كمحور يتم التأكيد عليه مباشرة كما حدث بعد ذلك.

خلال مرحلة ما بعد الحرب انتقل الحديث إلى إعادة إعمار العراق وفق نموذج سياسي واقتصادي يتم الترويج له، بما يضمن حماية مصالح الولايات المتحدة بالأساس، وتحول هذا لهدف ليحتل قمة الأولويات الأمريكية المعلنة. وفي نفس الوقت قادت المقاومة العنيفة للاحتلال الأمريكي الولاياتِ المتحدة إلى تعديل بعض آليات تطبيق سياساتها؛ ومن أهمها السعي بجدية أكبر لكسب دعمٍ دولي وإعطاء دور أكبر نسبيًا للأمم المتحدة، ولكن تحت قيادة أمريكية لا يُسمح بالاختلاف حولها. وبالفعل نجحت في استصدار قرار بتكوين قوة متعددة الجنسية في العراق تحت قيادة أمريكية.

فيما يخص **إسرائيل** فقد كانت أكثر الفاعلين الدوليين والإقليميين جنيًا للمكاسب على عدة أصعدة. وقد باتت بعض المخاوف التي أثارتها بعض الأقلام الإسرائيلية حول إمكانية حدوث ضغوط أمريكية فيما يخص عدة قضايا (مثل: السلام وأسلحة الدمار الشامل) أمرًا مبالغًا فيه بالنظر إلىالانحياز الأمريكي المتزايد -في ظل إدارة بوش- تجاه الممارسات الإسرائيلية العدوانية. فقد تمادت إسرائيل في سياسات التصعيد والعنف بينما كان الجانب الأمريكي متماديًا هو الآخر في التبرير وتقديم الأعذار والحجج للأفعال الإسرائيلية؛ حتى بدا للمحلّل أن هناك تطابقًا كاملاً في الرؤى والخطابات الإسرائيلية والأمريكية؛ وهو الأمر الذي انعكس على موقف موحَّد حول كيفية التعامل مع الملف العراقي. فكان الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل المبررْين الرئيسيْين في كل من الخطاب الأمريكي والإسرائيلي في مرحلة ماقبل الحرب.

وخلال الحرب تكثف استخدام كلمة "**إرهاب**" ومشتقاتها في الخطاب الإسرائيلي؛ فهي حرب تقودها أمريكا لصالح العالم الحر. فالإشارة كانت دومًا إلى الحجية الشرعية والمشروعة للحرب؛ لأنها حرب عادلة تسعى لصالح العالم أجمع. وتكرر الربط -بشكل مباشر أحيانًا وغير مباشر أحيانًا أخرى- بين الإرهاب التي تواجهه أمريكا في العراق، والإرهاب الموجود في المنطقة: الفلسطيني واللبناني والذي تواجهه إسرائيل. واتضح التنسيق المؤسسي بين الفاعل الأمريكي والإسرائيلي على عدة مستويات ربما من أوثقها وأخطرها التنسيق العسكري؛ استعدادًا للاستجابة المشتركة لمواجهة كافة السيناريوهات التي كانت مطروحة قبل الحرب.

إلى جانب ذلك توارى الاهتمام بالقضية الفلسطينية وإيجاد تسوية سلمية لها خلال مرحلة ما قبل الحرب. في حين أنه خلال مرحلة ما بعد الحرب، كان الحديث دومًا -على الجانب الإسرائيلي- عن فائدة إنشاء "**نظام معتدل**" وليس ديموقراطيًا أو تمثيليًا. التساؤل الآن: ما المقصود "**بالاعتدال**" هنا؟ هل هو فقط ذلك النظام المتبني لسياسات غير مناوئة للمصالح الغربية، وتحت عباءتها بالطبع المصالح الإسرائيلية؟ ومما يرجِّح أن الإجابة بالإيجاب؛ أن الرسائل فيما يخص قضية طبيعة نظام الحكم ظلت موجَّهة بالأساس إلى سوريا وإيران.

وخلال نفس هذه المرحلة، زاد الحديث الإسرائيلي عن عملية السلام والقضية الفلسطينية عن ذي قبل. واعتبرت القيادة الإسرائيلية ظهور "**قادة معتدلين**" مؤشرًا إيجابيًا في هذا الخصوص؛ في إشارة إلى تعدد لقاءات بين بعض المسئولين الخليجيين ونظرائهم الإسرائيليين، وكان الاتجاه نحو التطبيع من أهم مؤشرات اعتدال النظم. وأن هذه القوى "**المعتدلة**" بزغت بعد سقوط صدام حسين الذي كان يعيق عملية السلام والاعتدال في المنطقة.

باختصار؛ فإنه من أهم آثار الحرب بالنسبة لإسرائيل تزايد حرية حركة إسرائيل في المنطقة، وضعف الحساسية تجاه التعامل الرسمي والمعلن معها؛ فزادت وتيرة **التطبيع** بعد الحرب؛ وهو الأمر الذي يساعد على تدعيم عملية السلام وفق الرؤية الإسرائيلية المعلنة، ويبدو منطقًا تستشعره من قراءة الخطاب الرسمي الإسرائيلي المنتشي بنتائج الحرب على العراق. إلا أنه يجب ملاحظة أن الخطاب الإسرائيلي عندما ركز على السلام كان مخاطبًا للفلسطينيين وقادة المنطقة، داعيًا لهم بضرورة إدراك المتغيرات المستجدة التي تحكم المنطقة بعد زوال حكم صدام حسين. وتعتمد القراءة الإسرائيلية على أن الأوضاع في المنطقة تدعو للتفاوض مع إسرائيل، وكأن الفاعلين العرب هم المتسببون الرئيسيون في إعاقة التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، وليس التعنت الإسرائيلي. وساد التفاؤل الإسرائيلي أيضًا تجاه مسألة **إنهاء المقاومة** الفلسطينية.

كما أن الحديث عن حقوق الإنسان والديموقراطية جاء على استحياء في الخطاب الإسرائيلي أثناء الحرب وبعدها، وتم ربطه بخلق واقع دولي جديد **وشرق أوسط جديد**. وتعاظمت المحاولات الإسرائيلية في لعب دور مهم في عملية إعادة إعمار العراق. ولعل من أهم أهداف الحرب التي تحققت بالفعل حتى الآن نزع حق دول المنطقة في امتلاك أسلحة الدمار الشامل، مع القبول باستثناء إسرائيل.

في حين أبرز موقف الدول الأوروبية الرافضة للحرب على العراق (وعلى رأسهم فرنسا وألمانيا) الفجوة الكبيرة في العلاقات الأوروبية- العربية، والتي تعكس ضعفًا في "**إرادة الفهم والفعل**"؛ وهو الأمر الذى يمس مصالح الجانبين معًا. وبالرغم من اتفاق هذه الدول الأوروبية على هدف ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل وضمان أمن المنطقة، إلا أن الاختلاف دار حول الأسلوب المتبع؛ حيث رفضت الاستراتيجية الاستباقية الأحادية التي تبنتها واشنطن، ورأت أن على الأمم المتحدة أن تمارس دورًا كبيرًا في إثبات امتلاك العراق لهذه الأسلحة، وفى اختيار طريقة أمثل لنزعها (عند ثبوت امتلاكها) سواء باللجوء إلى الحل العسكرى أو بالطرق السلمية.

وبتمحيص دقيق للخطاب **الفرنسي** أمكن ملاحظة أن رفض الحرب كان مذبذبًا وغير مستقر في درجة وضوحه وقوته؛ وذلك رغبة في عدم الوصول بالاحتكاك مع الولايات المتحدة إلى مداه. وزادت ازدواجية الموقف الفرنسى عقب الحرب عندما اتخذت الدولة الفرنسية سلسلة من الإجراءات والقرارات تعبر عن الرضوخ للأمر الواقع، والاتجاه

إلى مساعدة الإدارة الأمريكية في حربها على العراق؛ وهو الأمر الذي كشف عن عمق روابط المصلحة عبر الأطلسي، والتي سهلت من تراجع دوله عن رفضها المعلن فيما اتخذته من سياسات وتسارعها في رأب الصدع مع الولايات المتحدة، مع استمرارها في التمسك رسميًا بعدم شرعية وضرورة الحل العسكري الذي اتبعته الولايات المتحدة.

خلال مرحلة ما بعد الحرب استمر الاهتمام ببعض القضايا مثل الصراع العربي–الإسرائيلي، ومواجهة جذور الإرهاب، وحوار الثقافات، وعملية الإصلاح، ولكن ظهر اهتمام أكبر بقضايا تتناول تداعيات ما بعد الحرب؛ مثل: مستقبل العراق السياسي (محورية دور الشعب العراقي)، وشكل النظام الدولي المعاصر (محورية دور العمل الجماعي ومحورية دور القيم عالميًا).

وقدم الموقف **الألماني** نموذجًا للرفض غير المشروط للحرب على العراق في البداية، ثم كان التحول للتطابق مع الموقف الفرنسي، بل التفوق عليه في التناقض بعد ذلك؛ وهو الأمر الذى أظهر غموضًا وعدم وضوح للأسباب والدوافع الحقيقية للمعارضة الألمانية للحل العسكري. وبعد اندلاع الحرب أضحى هدف إسقاط النظام سريعًا، هدفًا تشترك فيه ألمانيا مع فرنسا. وبالمثل اتفقت الدولتان حول أهمية العمل الجماعي الدولي وإعطاء دور أكبر للأمم المتحدة، حيث بدا أن إشكالية توفير الأمن العالمي تحتل مكان الصدارة في تفكير زعماء الدولتين.

كما حاز دور أوروبا (مداه وأبعاده وآلياته) حيزًا كبيرًا من تفكير القادة الأوروبيين خاصة في ألمانيا وفرنسا، ومثلت الحالة العراقية إما درسًا لتلافي أخطاء الماضي، أو مثالاً تُختبر من خلاله مكانة أوروبا الدولية، وفي كلتا الحالتين فرضت هذه اللحظة على الدول الأوروبية عامة وألمانيا وفرنسا خاصة إعادةَ النظر في وضعية أوروبا ومركزها في النظام الدولي الحالي وعلاقاتها بالولايات المتحدة: كيف يجب أن تصاغ وتدار؟ كما فجَّر الجدل حول الأزمة العراقية جدلاً محليًا آخر حول طبيعة الدور الخارجي **الألماني** سياسيًا وعسكريًا وما ارتبط به من تناول لقضية تسليح وتمويل الجيش الألماني. ومن الملاحظ استمرار معظم القضايا كمسائل جدلية في المراحل المختلفة للصراع خاصة قضية محاربة الإرهاب. وبخصوص هذه المسألة الأخيرة رفعت ألمانيا شعار "**الحرب الوقائية**" وليس "**الاستباقية**" كما ارتأتها الإدارة الأمريكية؛ فالأولى تهتم بكافة الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها ولا تحصرها في البعد العسكري مثل الاستراتيجية الأخيرة، فالاختلاف الأوروبي- لأمريكي ليس حول الهدف بل حول الآليات.

أما بالنسبة لدول **مجلس التعاون الخليجي** فقد أوضحت الورقة الخامسة درجة من التداخل والتضارب في التصريحات ما بين المراحل المختلفة، عاكسة بذلك تخبطًا عربيًا تجاه التصعيد الأمريكي غير المبرر لهذه الأزمة. ولكنه جاء خطابًا تدريجيًا في تزايد قبوله للأمر الواقع بمرور الوقت وخفوت الدعوة إلى الارتكان إلى الآليات الدولية خاصة الأمم المتحدة. وانتهى الأمر بحديث كثير من الفاعلين الخليجيين عن الضرورة التي تفرض وجود قوات التحالف وبقائها في العراق (بل ربما في إشارة غير مباشرة **للخليج** كله).

اعتبر العراق حالة احتلال معترفًا بها بشكل أو بآخر؛ فكانت المطالبة -على استحياء- بضرورة إنهاء هذه الحالة ونقل السلطة إلى العراقيين، ولكن بدون تقديم رؤى محددة وتفصيلية عن هذا التحول، أو العمل على التدخل والمشاركة بشكل جدي في إيجاد حلول واقعية وفعالة.

كما قدمت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي أمثلة للتناقض على عدة مستويات: ما بين الخطابات ذاتها في كل مرحلة، وما بين السياسة والخطابات، وبين ما هو معلن وما هو سري. على سبيل المثال قامت البحرين -قبل الحرب- بتوثيق العلاقات مع المسئولين العراقيين في وقت تتكثف فيه الحشود الأمريكية على أرضها. وبالمثل في الحالة القطرية (في ذات المرحلة) تواكبَ السعيُ الدبلوماسي للوصول إلى حل سلمي مع توقيع اتفاقيات عسكرية تسمح للقواعد العسكرية الأمريكية بأن تكون بمثابة دولة داخل الدولة. وبالفعل تحولت قطر في أزمة الحرب على العراق إلى "**بؤرة التمركز الأمريكي في العالم العربي**". وهكذا، فعلى مستوى القضية الواحدة والدولة الواحدة بدا التناقض فيما بين التصريحات ذاتها، وليس بين السياسات والخطاب فقط. مثال إضافي لذلك أيضًا كان من: الكويت وقضية المشاركة الكويتية في الحرب.

لقد تأثرت السعودية بالحرب على العراق من خلال تزايد التوتر والتذبذب في العلاقات الأمريكية/ السعودية الذى بدأ مع أحداث 11 سبتمبر، وأثر على مسار هذه العلاقات بعد أن كانت دومًا تتسم بالاستقرار. فلم ترَ السعودية قبل الحرب مبرِّرًا للحرب؛ فليس هناك أسلحة دمار شامل، كما أن تغيير نظام ما مسئولية الشعب العراقي، بالإضافة إلى التأثير السلبي لهذه الحرب على وحدة التراب العراقي. وعلى عكس إسرائيل ومن شايعها، فإن السعودية رأت في هذه المرحلة أن الحرب على العراق ستكرس وتعزز من الإرهاب. كما أشار البعض إلى المخاوف السعودية من العراق الجديد بعد الحرب؛ سواء على مستوى تخفيض الأهمية الاستراتيجية للسعودية، أو تأثير ما قد يطرحه من نموذج للإصلاح، أو لدور الشيعة فيه. وجاءت تصريحات بعض القيادات السعودية (الأمير نايف) أكثر حدة ومباشرة في نقد السياسات الأمريكية تجاه العرب، كما أكدت السعودية كثيرًا على محورية حل القضية الفلسطينية لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

وفى البداية، عملت السعودية على تعزيز علاقاتها بالعراق لحملها على الانصياع للقرارات الدولية، خاصة أنه خلال الحرب اتجهت الرسائل السعودية إلى صدَّام -وليس الولايات المتحدة- كمتسبب رئيسى في تصعيد الأزمة، وتضاربت أنباء عن جهود لتنحية صدام وتوفير منفًى له، ثم البدء في عملية تسليم تدريجي للسلطة، وقد شاركت البحرين بعرضٍ أكثر مباشَرة في هذا الخصوص.

وفيما يخص مسألة الحكومة العراقية الشرعية اتضح التراجع السعودي. فبعد الحرب مباشرة كان معيار التعامل مع الحكومة العراقية يقوم على اختيار الشعب العراقي، ثم انحدر إلى الاعتراف مسبقًا بأي حكومة تتكون في العراق، وأخيرًا باعتبار مجلس الحكم الانتقالي بعد ذلك خطوة لإعطاء السلطة إلى الشعب العراقي، بل وصل الأمر إلى الإشارة إلى أهمية وجود القوات الأمريكية في العراق للحفاظ على الأمن ومنع الفوضى. وقد جاء التعامل مع المجلس كأمر واقع وليس اعترافًا رسميًا مباشرًا، مما عُدَّ امتدادًا لموقف إقليمي عام يتعامل مع الواقع بدون الاعتراف الكامل بشرعيته، في حين أن التعامل معه هو ذاته أحد موارد شرعيته.

وفى إطار دول مجلس التعاون الخليجي، كان للدول الصغرى مواقف متشابهة (خاصة مواقف كلٍّ من الكويت وقطر). حيث قدم الموقف القطرى شكلاً مخففًا من معارضة ما يجري في العراق، وكان أقل المواقف تحفظًا تجاه مجلس الحكم الانتقالي؛ حيث أُعلن عن الترحيب بالنظام العراقي الجديد حتى لو جاء مواليًا للأمريكيين. وكذلك الحال بالنسبة إلى الكويت التي بدا موقفها أقل تحفظًا تجاه مجلس

الحكم؛ اعتمادًا على أنها مرحلة انتقالية. وكانت الكويت أيضًا أسرع الدول التي أعلنت قبول الحرب الأمريكية على العراق وأقل الخطابات العربية تناقضًا في المرحلة المبكرة من الأزمة، وذلك بعد فترة قصيرة من رفضٍ غير قوي وإعلان للتضامن مع الشعب العراقي. ومثل بقية دول المنطقة، تم رهن المساندة الكويتية للحرب بموافقة مجلس الأمن وتغيير النظام تحت مظلة الأمم المتحدة؛ وهو ما لم يتحقق على مستوى السياسات بالطبع.

أما بالنسبة لدول عربية أخرى مثل **مصر وسوريا والمغرب**؛ فقد تكرر في خطابها الحديث عن التمسك بالقانون الدولي والارتكان إلى آليات التنظيم الدولي، بشكل بدا كنوع من إبراء الذمة، وتجميلاً لمواقف تقبل بالأمر الواقع، ولا ترى أو تهدف إلى التأثير فيه.

فقد حظيت مبادىء مثل الشرعية الدولية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى بمكانة كبرى في الخطاب **المصري** خاصة قبل الحرب. كما أثيرت قضايا مثل الديموقراطية وازدواجية المعايير في التصريحات المصرية بشكل أوضح عما كان سائدًا، ولكن في ظل ثبات الرغبة المصرية في الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتم التأكيد بعد ذلك في مراحل لاحقة على أهمية تمثيل الحكومة العراقية للشعب العراقي، وقيام الولايات المتحدة بمسئوليات "**سلطات الاحتلال**" وفق اتفاقيات جنيف.

إلى جانب ذلك اتضح الاهتمام بإعادة إعمار العراق والذى كان محورًا وقاسمًا مشتركًا في أي محادثات ثنائية مع الأطراف الغربية؛ سواء أوروبية أو أمريكية. كما ارتكنت الآليات المستدعاة على مظلة دولية أكثر منها عربية، فتراجع الاعتماد على التنظيمات الإقليمية بشكل واضح؛ ففي كافة المراحل كان هناك تصعيد في المناداة بضرورة وأهمية دور الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن.

هذا، في حين جاء المنطلق **السوري** مختلفًا، ونابعًا من اختلاف طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة. ولذا تمحورت الرؤية السورية حول أهداف الولايات المتحدة في السيطرة على الشرق الأوسط وتغيير خريطة المنطقة بما يخدم مصالحها وتحالفها مع إسرائيل. واختلف الخطاب السوري في إعلائه – بشكل أوضح نسبيًا– لأهمية الآليات الإقليمية ولكن لتساعد الآليات الدولية؛ خاصة لتفعيل التكتل مع الدول المعارضة للحرب. وكان التركيز السوري على قضية "ازدواجية المعايير" بشكل يفوق كثيرًا استخدام الخطاب المصري لها، والذي كان على استحياء.

وفي الوقت ذاته عكس التركيز السوري على أهمية ربط تداعيات الأزمة العراقية بالصراع العربي–الإسرائيلي أهمية الدائرة الوطنية في صياغة المصلحة السورية أيضًا. إلا أنه انطلاقًا من فهم المصلحة الوطنية السورية والتهديدات الموجهة لها، بدأت تخفُّ في كثير من الأحيان لهجة النقد الموجَّه للسياسات الأمريكية، بل ظهرت فترات أعلنت فيها سوريا عدم ممانعتها من فتح حوار مع الولايات المتحدة.

عند رصد مواقف الدول المختلفة تمت ملاحظة انخفاض اهتمام **المملكة المغربية** بالملف العراقي. وفى الحالات النادرة التي أشار فيها الخطاب المغربى إلى الوضع في العراق تم ربطه بضرورة عدم تأثير هذه الأحداث على الأمن والاستقرار الداخلي، وضرورة التركيز على التنمية الوطنية. أما فيما يخص الرؤية للمخرَج من المعضلة العراقية فهي تشترك مع جميع الدول العربية في ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العراقية وإعادة الإعمار تحت مظلة الأمم المتحدة.

أما عن **إيران**، فإنه في مرحلة ما قبل الحرب وفى ظل اتباع سياسة الحياد؛ رفضت إيران المنطق الأمريكي "المغلوط" والتناقض في السياسات الأمريكية. وتخطَّى الحياد الإيجابى سلبية الموقف العربي في بعض اللحظات عندما شرعت إيران في العمل على اتخاذ بعض إجراءات -وإن كانت غير فعالة- لمنع الغزو الأمريكي "**غير المبرَّر**"؛ مثل تقديم مبادرات لإجراء استفتاء وعمل مصالحة بين صدَّام والمعارضة العراقية. وفى نفس الوقت اشتركت أيضًا إيران مع دول المنطقة في انتقاد الموقف والمسلك العراقي، إلا أنها -في النهاية- تبنت سياسة متوازنة سعت إلى احتواء أي تصعيد للتوتر؛ سواء مع العراق أو الولايات المتحدة. كما شهدت تصعيدًا للتحرك الإقليمي الإيراني خاصة قبل الحرب.

ومع بدء الحرب تحول الموقف الإيراني تجاه تقليل المعارضة ضد الحرب؛ سعيًا لتأمين مخاطر ما بعد الحرب، وتعظيم المكاسب في ظل وجود أمريكي مباشر على كافة الحدود الإيرانية. وفي الوقت ذاته، سعت إيران لإثبات امتلاكها لأدوار مهمة في الساحة العراقية؛ أهمها العلاقة مع بعض قوى المعارضة العراقية؛ خاصة الشيعية منها. فقد امتد التوازن إلى العمل على عدم إغفال أهمية الدور الإيراني في عراق ما بعد صدام، ولكن في حدود عدم الصدام مع الولايات المتحدة. فغلب عدم التدخل في الشأن العراقي مع ميل القوى العراقية المعارِضة الموالية لإيران إلى استبعاد خيار المقاومة المسلَّحة. كما تمت الإشارة دومًا في أكثر من موضع إلى أهمية ووحدة الجبهة الداخلية كأفضل السبل لمواجهة الولايات المتحدة من الداخل. كما ظهرت خلال الحرب الدعوة لدور أكبر للأمم المتحدة، مع ضبط النفس من أجل عدم تصعيد التوتر مع الولايات المتحدة.

ومع بدء العمليات العسكرية بالفعل تصاعدت لهجة النقد والهجوم بألفاظ أكثر حدة على أهداف التحرك الأمريكي، وكان "**علي خامنئ**" أكثر القيادات استخدامًا لها (مثل: النازية الجديدة). في البداية، بدا هناك تشدُّد تجاه تعيين حاكم عسكري أمريكي، وضرورة وجود حكومة منتخبة يختارها الشعب العراقي، ثم تم مجددًا تخفيف سقف الأوضاع المقبولة، وهدأت حدة الهجوم على مجلس الحكم الانتقالي وقبوله، بل المشاركة في قبول قرار "مؤتمر دمشق" الداعي لدعم جهود المجلس حتى قيام حكومة منتخبة، وقام أعضاء المجلس بزيارة طهران.

إذًا شهدت الخطابات الإيرانية فترات من التذبذب تباينت فيها درجة المعارضة للحرب الأمريكية في الخطاب الإيراني ودرجة الهجوم على الجمهورية الإسلامية في الخطاب الأمريكي، وارتبط ذلك بتطورات الموقف واتضاح أهداف الإدارة الأمريكية ونيتها المبيتة تجاه إيران، فكلما زاد احتياج الإدارة الأمريكية لإيران أو لحيادها تبادل الطرفان إشارات إيجابية، وبهذا يصبح المتغير المستقل هو المسلك الأمريكي في تحديد درجة التوتر في العلاقات الأمريكية- الإيرانية، حيث غلب رد الفعل على الخطابات الإيرانية في عمومها.

بعد الحرب، كان هناك العديد من المحاولات الأمريكية للتدخل أو إبداء الرأي في التطورات الداخلية الإيرانية؛ حيث قدمت طبيعة النظام الإسلامية متغيرًا خاصًا في التأثير على شكل العلاقات ومسارها بين واشنطن وطهران؛ وبالتالي في موقف إيران تجاه الأزمة العراقية. فكان الضغط الأمريكي أولاً بمحاولة الترحيب بأي قلقلة داخلية، ثم بعد اتضاح عدم جدواه كانت ورقة البرنامج النووي.

ويشهد الملف النووي الإيراني شدًّا وجذبًا ومرونة إيرانية وفق حسابات الموقف وتطورات

الساحة الدولية؛ فحينما تزيد الضغوط -خاصة الأوروبية- لتتقارب مع الموقف الأمريكي تزداد المرونة الإيرانية، ولكن بحدود وبأسلوب يضمن ماء الوجه الإيراني، ولا يسمح بتنازل كامل غير مشروط.

بالنسبة إلى **تركيا**؛ فإن مرحلة ما قبل الحرب شهدت خطابًا داعيًا لإيجاد حل سلمي للأزمة العراقية، وتكثيفًا للنشاط الإقليمي، مع إلقاء عبء تصفية المشكلة وحلها على صدَّام أيضًا مثل كثير من دول المنطقة العربية وغير العربية. واتضح تضامن كل من الموقف الشعبي والرسمي حول رفض الحرب في العراق. إلا أنه بمرور الوقت واتضاح عزم الولايات المتحدة الأكيد على الحرب اضطرت تركيا إلى الانضمام إلى عمليات تسويات الحرب وما بعدها؛ حماية لمصالحها القومية وأمنها الحيوي الذي -ولا شك- يتأثر بما يجري في العراق من تطورات. وتحولت الفترة اللصيقة لنشوب العمليات العسكرية إلى مرحلة لمناقشة شروط الدور التركي وأبعاده وحدوده.

وبسبب حساسية الموقف التركي الراجعة إلى أهمية التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بالنسبة لها ولمصالحها الحيوية في العراق خاصة شماله، دخلت الحكومة التركية في عملية ممتدة من التفاوض. فمرت المفاوضات التركية-الأمريكية بمراحل عدة وبتذبذبات متباينة قادت في النهاية إلى تقليص نسبي للمساعدة الاقتصادية لتركيا، مع السماح بدور تركي في شمال العراق -ولو بحدود- لمنع قيام دولة كردية به. وفى ذات الوقت تم الالتفاف حول الرغبة الشعبية في تقييد المساعدات التركية للقوات الأمريكية بوسائل شتى؛ وذلك في محاولة من الحكومة التركية للموازنة بين مطالب الرأي العام ومطالب الأمن القومي التركي، فالمصلحة التركية ترتبط بالتحالف الاستراتيجي الأمريكي وبإيجاد مكانة في صياغة المستقبل السياسي لجارٍ حيوي مثل العراق. وظلت المشكلة الكردية محورًا حاكمًا في صياغة الموقف التركي طوال المراحل المختلفة. واتجهت تركيا إلى موازنة موقفها بالإبقاء على قنوات اتصال قوية مع دول الجوار مثل سوريا وإيران، ومع دول أوروبية مثل فرنسا وألمانيا؛ حتى لا تنحصر الأوراق التركية في التفاهم مع الولايات المتحدة، وتحسبًا لتطورات سلبية مستقبلية.

وكان **للدول الآسيوية الإسلامية** الأخرى مواقف متباينة تجاه الملف العراقي، تفاوتت بين المعارضة القوية للموقف الأمريكي وبين المعارضة الضعيفة على استحياء؛ وذلك انطلاقًا من درجة قوة وأهمية علاقة الدولة المعنية بالولايات المتحدة. فقد مثل متغير العلاقات مع الولايات المتحدة المتغير الحاكم في صياغة مواقف الدول المختلفة على الصعيد الآسيوى وغير الآسيوى. اتضح ذلك في بروز معارضة **ماليزيا**، بينما توارت المعارضة **الباكستانية والأندونيسية**، كالحال على الصعيد العربى. ولم يختلف الأمر كثيرًا بالنسبة للفارق بين الموقفين الرسمي والشعبي؛ حيث بدت الفجوة بينهما في معظم الدول، وربما كانت تركيا وإيران الأكثر اتساقًا نسبيًا.

فقد ظهر الرفض **الماليزي** للحرب على العراق على قمة منحنى الرفض في الخطابات الرسمية؛ حيث اعتبرت ماليزيا هذه الحرب حربًا "**ضد المسلمين**"، وتعبيرًا عن غطرسة القوة حتى لو جاءت تحت مظلة الأمم المتحدة. وبعد الحرب حمَّلت ماليزيا عبء إعادة إعمار العراق على الولايات المتحدة وبريطانيا. وحظيت ساحة العمل الإقليمي الإسلامي بمكانة كبرى في تعبير ماليزيا عن موقفها المنددِّ بالسياسات الأمريكية عبر المراحل المختلفة. وطالبت ماليزيا بتحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية، وأن تلعب الأمم المتحدة دورًا في إعادة

البناء السياسي للعراق، إلى جانب دور الشعب العراقي في انتخاب حكومته. في حين اتسم الموقف الباكستاني أيضًا برفض الحرب، ولكن في إطار من الحرص على عدم تهديد علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة. ولذا جاء الموقف الشعبي أكثر قوة وبروزًا في رفض العدوان الأمريكي، وقد كان الضغط الشعبي وراء عدم موافقة باكستان على إرسال قوات للعراق.

أما بالنسبة **لأندونيسيا** فقد جاء الموقف الشعبي بالمثل رافضًا أكثر بكثير من الموقف الرسمي الذي مثل أدنى درجات الرفض للحرب على العراق.

لقد سعت المجموعة القائمة على هذا الملف إلى تقديم خريطة تفصيلية واضحة للمواقف الرسمية لدول مهمة ارتبطت بشكل أو بآخر بالمسألة العراقية؛ وذلك بالاعتماد في الأساس على ما خرج من تصريحات على ألسنة زعماء ومسئولي هذه الدول، حتى يأتى التقييم منبعثًا من معايير ومنطلقات الفاعلين أنفسهم، وليس من مصادر ثانوية تُستنتج أو تُستنبط أو تُعتقد. ومن هنا؛ تقدم أوراق هذا الملف للباحثين والأكاديميين البيانات الأولية اللازمة للانطلاق في تحليل أعمق وربط أوثق للمتغيرات التي حكمت هذه الأزمة الخطيرة والمؤثرة على مسار وتفاعلات أمتنا الإسلامية؛ فهي بمثابة خطوة أولى مهمة توفر قدرًا من الجهود للقيام بخطوات أخرى لاحقة ضرورية ومنتظرة.